رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (744) السنة الرابعة الاحد(13)آب 2006
(18)رجب 1427

http ://www.almadapaper.com
E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية
16 صفحة
250 دينارا

مهندس يخترع مروحة تعمل من دون كهرباء

الديوانية / باسم الشرقي

اخترع مهندس في محافظة الديوانية مروحة تعمل من دون الحاجة إلى الطاقة الكهربائية. وقال صاحب الاختراع الدكتور المهندس عباس الجبوري ان فكرة اختراع مروحة تعمل دون الحاجة إلى الطاقة الكهربائية جاءت من الطريقة القديمة التي تعمل فيها الساعات ذات الحجم الكبير حيث يكون عملها ميكانيكيا عن طريق (البالدونيوم) وذلك بتحويل الحركة العمودية إلى دائرية، مشيراً إلى ان طريقة العمل لا تحتاج الا إلى ضغطة بسيطة على سلك لولبي (سبرنك) تعمل بعدها المروحة لفترة طويلة، واضاف الجبوري انه حصل على براءة اختراع على هذه الفكرة من جامعة دبي وهو على استعداد لتقديم مشروعه إلى الجهات الحكومية للاستفادة منه.

بانتظار اختيار الكتل لممثليها وعودة مجلس النواب لتشريعها

انبثاق (هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني)

بغداد/ نصير العوام

علمت (المدى) ان مشاورات موسعة تجريها الكتل النيابية بهدف الاتفاق على تشكيل "هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني "، التي ينتظر ان تعمل على توازن تمثيل المكونات في المناصب المختلفة.

وبحسب مصادر مطلعة فان المشاورات الحالية تتمحور حول اختيار الكتل النيابية لممثليها في مرحلة الاعداد لتشكيل الهيئة المذكورة، في حين ينتظر ان يشرع مجلس النواب، فور انتهاء عطلته الصيفية، في دراسة القانون الخاص بالهيئة وتشريعه.

وقال د. سليم عبد الله عضو مجلس النواب عن جبهة التوافق " نحن بصدد تشكيل لجنة من الكتل البرلمانية يتم من خلالها وضع الخطوط الاساسية لمشروع قانون هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني" مضيفا "ان هذا المشروع المثبت بالمادة الدستورية ١٨٠ متفق عليه من قبل كل الكتل السياسية " .

واوضح عبدالله في تصريح لـ (المدى) امس ان واجبات الهيئة اعادة هيكلة الدولة اداريا و سياسيا حسب الكفاءة والنزاهة ومشاركة جميع مكونات المجتمع العراقي، مبينا ان الكتل قد تعقد اجتماعا موسعا حول الموضوع الاسبوع المقبل. من جانبه قال الشيخ جلال الدين الصغير عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد ان مشروع قانون هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني مادة دستورية واشير اليها في مقررات المجلس السياسي للامن الوطني.

واضاف الشيخ الصغير لـ (المدى) امس انه "يجب الاعداد جيدا لمثل هكذا مشروع من اجل خلق حالة التوازن الاداري والسياسي في مؤسسات الدولة، مبينا ان الكتل بحاجة الى قرار برلماني لتشكيل لجنة تقوم بتحديد الاسماء التي ستعمل على اعداد مشروع قانون هذه الهيئة".

واكد ان القانون اذا ما صدر فانه سيطمئن بعض الاطراف السياسية التي ابدت تخوفها من الخارطة السياسية الحالية.

اما الشيخ خير الله البصري عضو مجلس النواب عن كتلة العراقية فقال ان مبدأ المحاصصة الطائفية الذي اعتمد في تشكيلة الحكومة دفع العديد من الكتل السياسية الى الاسراع في الاعداد لمشروع قانون العدالة والتوازن الوطني والسكاني.

واضاف البصري لـ(المدى) ان هذا القانون ضروري جدا من اجل ان تكون الوزارات عراقية وليس وزارات احزاب او طوائف، مشددا على ضرورة مراعاة الاستحقاق الانتخابي للكتل النيابية في عملية الموازنة.

واشار البصري الى ان بعض الاطراف قد تعارض تشكيل هذة الهيئة كونها تؤثر على حجمها في الوزارات ومؤسسات الدولة. وقال يجب ان يكون مبدأ المشاركة معمولاً به في الوزارات.

من جهته اكد يونادم كنا زعيم كتلة الرافدين في مجلس النواب ان عمل لجنة الاعداد سيبدأ قريبا. وقال كنا لـ (المدى) امس " طلبنا من المؤسسات الحكومية عرض ماديها من وظائف ادارية وقد بدأ ذلك فعلا، مشيرا الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد على ضرورة بدء وتفعيل عمل الهيئة.

الفضيلة يدعو انصاره إلى التهدئة

بغداد / المدى

دعا حزب الفضيلة الاسلامي في بيان له انصاره إلى التهدئة على خلفية ما نشر في جريدة الاتحاد وعده الحزب اساءة كبيرة لمقام المرجع الديني آية الله العظمى محمد اليعقوبي.

وقال البيان الذي اصدره الحزب وحصلت (المدى) على نسخة منه وبعد صدور بيان الاعتذار من قبل رئيس الجمهورية حول ما اصدرته جريدة الاتحاد من اساءة لمقام اليعقوبي فان الامانة تقبل الاعتذار رغم انه (لم يجبر الكسر الكبير)، لذا: (نطلب من الجماهير التهدئة وليحتسبوا ما نزل بهم عند الله فانه نعم المولى ونعم النصير).

كما في بغداد .. تجارة (الجلكانات) تنتعش في بيروت

في اطار الصفحة الثانية من الخطة الامنية

اعتقال ٦٠ مسلحاً في عرب الجبور والدفاع تؤكد انحسار نفوذ المسلحين في بغداد

بغداد / هشام الركابي

اكد الناطق الاعلامي في وزارة الدفاع محمد العسكري ان نفوذ الجماعات الارهابية بدأ بالانحسار بعد اطلاق الصفحة الثانية من خطة امن بغداد.

وقال العسكري لـ (المدى) امس ان عددا من الجماعات المسلحة بدأت بمغادرة مناطق نفوذها الحالية الى مناطق بديلة بعد ان تم تضييق الخناق على تحركاتها، مشيرا الى ان العملية الارهابية التي استهدفت مدينة النجف الخميس الماضي تؤكد هزيمة الارهاب في بغداد.

وكشف العسكري ان الصفحة الثانية من خطة " معا للامام" اسفرت خلال اليومين الماضيين عن احباط محاولات تفجير عدد من السيارات المفخخة والعثور على مخابئ اسلحة كبيرة، فضلا عن اعتقال عدد كبير من المطلوبين والمشتبه بهم.

من جانبه اكد قائد الشرطة الوطنية اللواء عدنان ثابت ان الصفحة الثانية من خطة امن بغداد تسير بخطى ثابتة ولا تعترضها معوقات.

وقال ثابت في تصريح لـ (المدى) امس " ان الخطة التي تهدف الى تجفيف منابع الارهاب في بغداد بصورة تامة تسير بخطى ثابتة".

وردا على سؤال لـ (المدى) حول آلية نشر القوات ومناقلتها قال ثابت" القطعات ستتمركز في الاحياء السكنية المتوترة من اجل اعادة الاستقرار اليها".

ميدانيا قال الجيش الاميركي في بيان امس السبت انه اعتقل ستين شخصا يشتبه بانهم على علاقة "بزعيم تنظيم القاعدة في العراق" وبتورطهم في "انشطة ارهابية" خلال مداهمته ما كان يبدو انه مجلس عزاء في منطقة عرب جبور السنية جنوب بغداد الجمعة.

واضاف البيان ان "قوات التحالف اعتقلت ستين شخصا يشتبه بانهم نفذوا انشطة ارهابية الجمعة في منطقة عرب جبور" التي تقع قرب حي الدورة.

تفاصيل صـ٣

الحكيم يدعو الى تفعيل قانون مكافحة الارهاب

بغداد / كونا

دعا السيد عبد العزيز الحكيم الى تفعيل قانون مكافحة الارهاب في العراق.

وطالب زعيم قائمة الائتلاف العراقي الموحد في بيان وزع امس الحكومة العراقية الى تفعيل قانون مكافحة الارهاب وتطبيق نصوصه على المجرمين.

وجاءت مطالبة الحكيم على خلفية تفجير النجف الانتحاري الذي راح ضحيته اكثر من ١٥٠ شخصا بين جريح وقتيل.

كما حث الحكيم جميع الاجهزة الامنية في بغداد والمحافظات العراقية والتي تشمل المخابرات وقوات وزارتي الداخلية والدفاع الى الالتزام باداء واجباتهم مكررا دعوته الى تفعيل دور اللجان الشعبية في المناطق لاعطاء المواطنين فرصة وحق الدفاع عن انفسهم في اطار القانون.

العراق يرفض أرزاً تايلندياً بسبب رداءته

بغداد / المدى- الوكالات

رفض مسؤولون عراقيون تسلم مئة الف طن أرز من انتاج تايلند بسبب ان الارز قديم ورديء.

وقال مسؤول تنفيذي بشركة التصدير التايلندية ان المسؤولين العراقيين اشتكوا من ان الارز له رائحة، وانه قديم جدا لنحو عامين او ثلاثة اعوام وان الحبوب تحتوي على حشرات ولونها تحول إلى الصفرة.

واشار تجار إلى ان مسؤولين بالعراق طلبوا تعويضا قد يكلف الشركة نحو ١٣ مليون دولار بسعر السوق الحالي لهذا النوع من الارز.

وكان العراق قد اشترى نحو ٤٠٠ الف طن من الارز التايلندي في ٢٠٠٥، ويعتقد انه تعاقد على شراء بين ٦٠٠ الف و٧٠٠ الف طن اخرى حتى الآن هذا العام.

ويعد العراق احد مشتري الارز الرئيسيين من تايلند اكبر مصدر للارز في العالم.

سارجنت بالجيش الامريكي هارب من وحدته يسلم نفسه

سياتل / رويترز

قال السارجنت ريكي كلاوزنج المحقق بالجيش الامريكي والذي هرب بعد عدة اشهر من عودته من العراق انه سيسلم نفسه.

واضاف كلاوزنج الذي هرب من فورت براج في نورث كارولينا منذ حزيران ٢٠٠٥ في مؤتمر صحفي انه شاهد جندياً امريكياً يقتل بالرصاص مدنياً عراقياً وشاهد اشخاصاً يعتقلون لمدة اسابيع في المرة الواحدة دون أي دليل مشيرا إلى ان الحوادث التي شاهدها تمثل صورة اكبر للدمار الذي يسببه الاحتلال في العراق وهي ما دفعته للهرب عندما عاد من العراق مؤكداً تسليم نفسه في فورت لويس بولاية واشنطن.

وانضم كلاوزنج إلى الجيش في تموز عام ٢٠٠٢ وتلقى تدريباً كمحقق قبل الذهاب إلى العراق مع الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً في كانون الاول عام ٢٠٠٤ وعاد من العراق في نيسان ٢٠٠٥ .

صمت مطبق للمسؤولين.. والمكتب الاعلامي لرئاسة الوزراء يرفض المساعدة

انفجار اسعار الوقود.. والمولدات الاهلية تتوقف عن تزويد البيوت بالكهرباء

بغداد - نينوى - بابل / مراسلو ومندوبو المدى

حققت اسعار وقود السيارات امس وامس الاول ارقاما قياسية في السوق السوداء، اذ اقترب سعر اللتر الواحد من مادة البنزين من الالفي دينار، وسط حشود هائلة من السيارات المصطفة امام محطات التعبئة، وصمت مطبق من الجهات المعنية.

مراسلو (المدى) اكدوا امس ان اصحاب عدد من المولدات المنتشرة في بعض مناطق بغداد توقفوا عن تزويد البيوت بالتيار الكهربائي الذي ارتفع سعر (الامبير) الواحد منه الى اكثر من ١١ الف دينار عراقي، بسبب شحة الوقود وارتفاع اسعاره.

البغداديون بدأوا مرغمين بالعودة الى سطوح منازلهم واستعادة فوانيسهم، لان برمجة ساعات القطع الكهربائي باتت بلا برمجة، ويقول احد المواطنين ان ١٥ دقيقة من وهج النور، تقابلها ساعات عشر من الانقطاع، فباتت سطوح المنازل ملاذا وحيدا للعوائل، برغم ما تجره من مخاطر على الناس، اقلها سقوط رصاصة طائشة.

ولم تقف ازمة الوقود في تداعياتها عند حرمان الناس من النوم الهانئ بسبب توقف المولدات وانعدام التيار الوطني فحسب، بل امتد ذلك ليشمل المعامل والورش التي تعتمد في تشغيلها على التيار الكهربائي.

صاحب معمل لمعجون الطماطة يقول " توقفنا عن الانتاج بسبب انعدام التيار الكهربائي الذي يستند بدوره الى شحة الوقود، فافتقد السوق الى انتاجنا، وعجزنا عن تسديد اجور العاملين لدينا، وهذا ضرر مزدوج وخطر.

اسعار النقل من جهتها لم تنتظر كثيرا لتتضاعف، فقد بدأ سواقو سيارات الاجرة بطلب ٦ آلاف دينار لنقل راكب من شارع السعدون الى شارع حيفا، بعد ان كانت (الكروة) في هذا الخط لا تتجاوز الآلاف الثلاثة، في حين ضرب اصحاب الحافلات الاجور التي كانوا يتقاضونها في ثلاثة، فاصبحت اجرة نقل الراكب الواحد في خطوط النقل العام من منطقة الجهاد الى الباب الشرقي ٧٥٠ دينارا، وقبل ذلك كانت ٢٥٠ دينارا.

وامتد لهب النار في الاسعار ليشمل المواد الغذائية على اختلاف انواعها، دون ان يختلف القادم من بعيد، عن الآتي من قريب.

تتمة صـ٢

طوابير

النفط والمكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء

هيئة التحرير

في اليومين الماضيين، تشكّل في (المدى) فريق أزمة خاص بمتابعة مشكلة النقص الحاد في المشتقات النفطية والارتفاع الفاحش في أسعارها في السوق السوداء.

القاعدة الأولى التي انطلق منها هذا الفريق الصحفي في عمله كانت تعتمد على مبدأ أن هذه الأزمة، ومعها أزمة الكهرباء، هي من المشكلات الوطنية التي لم تعد محددة بوزارة مختصة أو بوزيرها، مع التأكيد على الدور المركزي المنوط بالوزارات في إدارة الأعمال والسياسات الخاصة بقطاعاتها، والمسؤولية المباشرة للوزراء في إعداد وإقرار وتنفيذ تلك السياسات.

إن الأزمة في قطاعي الوقود والكهرباء أزمة متداخلة، ويشترك مع الوزارتين صاحبتي الاختصاص، وزارات أخرى يتداخل عملها في التأثير سلباً وإيجاباً في تلك الأزمة، ولعل الوزارات الأمنية ووزارة المالية، هي الأقرب في تأمين عمل وسياسات وزارتي النفط والكهرباء.. إضافة إلى الأدوار المطلوبة من مجالس المحافظات والقوى السياسية والدينية والاجتماعية، وأدوار أخرى من المفترض أن ينهض بها مجلس النواب وهيئة الرقابة المالية ومفوضية النزاهة.

ويعتقد الفريق الصحفي في (المدى) المشكل لمتابعة الأزمة أن عملاً لا يعتمد هذا الترابط ولا يفهم تداخلاته، ولا يقيم سياساته على أساس التنسيق المشترك بين كل تلك الجهات لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عملية، وإنما تستمر سياسات الترقيع التي تضع حلولاً آنية تختفي باختفاء حماسة منفذيها.

انطلق فريق (المدى) من هذا التصور، وكانت وسيلته للعمل الاستفادة من المكاتب الإعلامية المخصصة في الدوائر لتأمين اتصال بالمسؤولين بقصد الحصول على معلومات والوقوف على الآراء.. كانت المشكلة الأولى مع المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، حين قرر أحد العاملين في المكتب، في اتصال محرر (المدى) معه، أن هذا الأمر من اختصاص النفط وليس من اختصاص رئاسة الوزارة (راجع التقرير المنشور في هذه الصفحة). وبالتالي لم يسمح للمحرر بالاتصال بأي مسؤول في رئاسة الوزراء، وليس رئيس الوزراء حصراً، فالأمر، حسب قناعة المسؤول الإعلامي، يتعلق بوزارة النفط وليس برئاسة الوزراء.

أمام هذه الواقعة، لا بد من الحديث عن دور مكاتب الإعلام ومسؤولياتها. حسب هذه الحالة التي أشرنا إليها، لا يعرف الإعلامي حدود صلاحياته ولا يعرف أسلوب تصريف أعماله. فهو يفترض أولاً أن له صلاحيات مسؤوليه ويتقمص الدور، فيقرر بالنيابة عن مسؤوليه أن هذا يقع ضمن دائرة الاختصاص وذاك لا .. وفي أدنى الأحوال يتقمص المسؤول العامل في مكتب إعلامي حكومي دور الحاجب القديم الذي يقرر ويحكم، وغالباً ما تكون قراراته وأحكامه وبالاً على الرعية وعلى الشخص الذي ائتمنه في هذا الدور على حد سواء.

لا تقتصر هذه المشكلة على زميلنا الذي يعمل في مكتب رئاسة الوزراء، وربما كان سوء الطالع، طالعنا، أن يكون هو مثالاً لأزمة مستعصية يعانيها الصحفيون في الصحف والإذاعة والتلفزيون مع زملائهم العاملين في المكاتب الصحفية الحكومية. وقد سبق أن أشرنا في (المدى) إلى جوانب من هذه الأزمة التي تحدث عن جوانب أخرى منها صحفيون آخرون في صحف أخرى.

ندرك تماماً مشكلة العاملين في المكاتب الصحفية، ومحنتهم بين مسؤولين حكوميين حريصين على إظهار الصورة التي يريدون ويقررون هم الظهور بها. وبين إرادة الصحفيين الذين لهم أشكال كثيرة للصورة الواحدة، أشكال تقررها الوقائع والأحداث، وليس التنميط الذي يريد تثبيت الصورة على شكل واحد.

هذه المشكلة لا يمكن حسمها بسهولة من دون توفر صحفيين مهنيين يديرون المكاتب الإعلامية. ولكن هؤلاء لا يمكن لهم العمل مع مسؤولين لا يتفهمون الطبيعة الشفافة لعمل المسؤول الحكومي في نظام ديمقراطي، ولا يحترمون حق الإعلام في الحصول على معلومات.

نستطيع أن نقرر أن الأداء المهني في أغلب المكاتب الصحفية الحكومية هو أداء ضعيف يكتفي، في معظم الحالات، بتحرير ركيك لأخبار هزيلة، ويجري بثها وتسويقها اعتماداً على حاجة الصحف لإملاء الفراغات. فالأخبار والتقارير المهمة هي من صنع صحفيين جيدين، يعملون بوسائل مختلفة من أجل الحصول على معلوماتهم. ومن المؤسف أن الكثير من هذه الأخبار والتقارير المهمة هي من نتاج صحفيين غربيين يستطيعون الحصول على المعلومات من المسؤولين في العراق بيسر لا يتاح للصحفي العراقي.

لنتذكر أن الكثير من المسؤولين العراقيين، بمستويات رفيعة، ظهروا بمقابلات صحفية في صحف ومجلات غربية وعربية، وتمنعوا على الصحافة العراقية في ذلك. كما إن الكثير من أولئك المسؤولين نشروا أعمدة ومقالات رأي في صحف غربية، وهو ما لم يفعلوه مع صحفنا المحلية التي لم تجد بأساً، ولو على مضض، أن تترجم تلك المقالات إلى العربية ونشرها، كما حدث لنا في (المدى).

في هذه الأدوار الملتبسة التي يعمل فيها العاملون في المكاتب الإعلامية الحكومية، لم يعد غريباً أن نجد من ينصرف منهم عن العمل الإعلامي الحقيقي، وينشغل بإدارة صفقات الإعلانات واحتكارها لهذه الجهة أو تلك حسب مقتضى المصالح والإفادة. وليس غريباً، بعد هذا، أن يصرف قسم منهم جهوده في (التنسيق) مع هذه الجهة الإعلامية لتسريب المهم من الأخبار إليها.

وهذه تفاصيل عرضية، ما كان لنا أن نمر بها، لولا أن المشكلات، هي الأخرى، متداخلة في عمل مكاتب الإعلام الحكومية التي نريد لها أن تنهض بأداء مهني يخدم دوائرها الحكومية، ويؤمن حاجة الإعلام لحرية الحصول على المعلومات ونشرها.. وهي حاجة مشتركة بين الإعلام من جهة والحكومة والمواطنين من جهة أخرى، كما هي معيار أساس لديمقراطية الأنظمة الحكومية وشفافيتها ونزاهتها.